

الفصل الرابع

الكيان الاجتماعي المعاصر

لعلنا إذا جعلنا دراستنا تتوجه مبدئياً إلى عملية تكوين الأسرة ، والتي تشكل فيها (المرأة) المحور الأساسي ، نستطيع أن نحدد بعدئذ الصورة العامة للكيان الاجتماعي المعاصر في أمتنا الإسلامية ، في شتى ديارها ، ودولها ، ذلك أن الأسرة هي مجتمعنا الصغير بكل ملامحه وعلاقاته .

وتكون الأسرة ينطلق من مبدأ اختيار كل طرف من الزوجين لشريك حياته ؛ فكيف يتم ذلك ؟ .

قد يرى بعض الناس أن الاختيار مقصور على الزوج عَرَفًا وعادة - وهو الظاهر - ، إلا أنه عند التحقيق يظهر بطلان تلك النظرة السطحية ، وهذه النظرة تدعو أصحابها والقائلين بها إلى تحميل إرادة الزوج في الاختيار سوء العاقبة والمتقلب ، ومن ثم تردده في البعد عن جادة الصراط ، وارتداد الصعاب من السبل ، والضرب بالوصايا ، بل بالقواعد الدينية الأساسية في الاختيار ، عرض الحائط .

فالرجل حين يريد اختيار الزوجة (الصالحة) ... ، لا يلتفت مطلقاً إلى وصية الرسول ﷺ في حديثه الشريف : « لا تَزَوِّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَمَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُزَوِّجَهُنَّ ، وَلَا تَزَوِّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَمَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِئَهُنَّ ، وَلَكِنْ تَزَوِّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ ، وَلِأَمَّةٍ خِرْمَاءٍ ^(١) سَوْدَاءَ ذَاتِ دِينٍ أَفْضَلُ ... »

وكذا المرأة في الواقع لا تهتم بخلق الزوج الذي يعرض نفسه عليها ، ولا تعتبر فضائله قدر اهتمامها بوسمته واعتبارها لماله ، فمُسؤوليتها في الاختيار (المنحرف) الذي يجعل المال والجمال أساساً ، وما عداها عبثاً ، قدر مسؤولية الرجل .
وأما قول الرسول ﷺ عن الأمة السوداء الخرماء ، ذات الدين ، بأنها

(١) الخرماء : مظوبة الأذن .

أفضل ، فهو ضَرَبَ من الدَّقة والتحري في الاختيار ، لا بأس مطلقاً ، ولا حَرَجَ
أبداً ، في اجتماع المال أو الجمال مع الدين ... ، ولقد رَوَى عنه ﷺ قوله في المرأة
الصالحة : « هي التي إن نظر إليها سرُّهُ ، وإذا غاب عنها حفظته في ماله
وعرضه » .

أما أن يكون المأل ، أو الجمال هو الأساس والقاعدة ، ويكون الخُلُق والدين
شيئاً ثانوياً عرضياً لا قيمة له ، فهذا هو التجنى والافتئات الاجتماعية ، ومن ثمَّ
التردى .

والبستان الغنى بالفاكهة الناضجة ، والثمار اليانعة ، والأزاهير والورود إن لم
يجعل صاحبه حوله سياجاً يحميه ويحرسه يكون غُرْضَةً للسرقة من قِبَل اللصوص ،
وحتى من الذين لم يعرفوا السرقة والاختلاس مرةً في حياتهم ...
فالنظرة إلى ذلك (الجمال) تبعث على الشهوة ، الشهوة تحرك الشر وتنفض
السُّم ، فيندفع الإنسان بلا وعى إلى ارتكاب المحرَّم ، وليس صاحب البستان بعد
هذا حُجَّة ... ، وقد لا يحتج ؟!! .

إذاً ... ، فإن الأسس التي يقوم عليها الاختيار - اليوم - أسس واهية ، ومن
العبث أن نقول إن الزوجية والأسرة في ترابطها وبلوغها مراميها لا تسير من سييءٍ
إلى أسوأ ، ومن الغباء أن نُغمض العينين ثم نقول : أين الفساد ؟!! وهو يطبق
دنيانا ويملاً مجتمعنا .

ولتسأل أنفسنا : ما الذي يمنعنا من اختيار ذات الدين ؟ .
والجواب : أن التباين في الاختيار ، نتيجة التباين في الحاجة والدافع .
فمن الناس من يجعل الزواج وسيلةً للشهوة ، وقضاء الوطر ، ويُصِرُّ أن يكون
الجمال شرطاً فيمن يقبلها زوجةً له .

ومنهم من يظن الحياة مآلاً وغنى ، وثراءً واسعاً ، وسيارات فاخرة ، وقصوراً
عامرة ، ليملاً بها أغوار نفسه ، الخاوية الذليلة .
وعلى العموم ، فإن تلك مآرب دخيلة خسيصة ، لا يجوز منطقياً ولا عقلاً أن
تكون دافعاً للزواج ، أو أن تدخل في النية .

والإسلام - دين الخُلُق - يوجبُ أن يكون الزواج مؤسساً على تطَلُّب الصفات الكريمة ، والمعاني الجميلة السامية ، والخُلُق الطيب ، لأن المرأة (إنسان) ؛ وأجمل ما في الإنسان إنسانيته ، وحقيقته المشرقة ، وصفاته المحببة ، فإذا ما أُوتيت المرأة حظُّها من (الجمال الحق) ، وراح الرجل يتشُدُّ الجمال الظاهري ، أو المال ، أو نحوه ... ، كان ذلك سقوطاً في الهمة ، وفساداً في النظر إلى حقائق الحياة ، وإنما تستقيم لنا الحياة وتسعد إذا نحن أجرينها على حقائقها السليمة ، ولم نحملها على غير ما سنَّ الله ورسوله لنا .

ولقد كان لنا في رسول الله ﷺ - ولا يزال - أسوة حسنة ، فقد تزوج ﷺ من « خديجة بنت خُوَيْلد » - رضى الله عنها - وهى فى سن متقدمة على سنِّه ، لكنه كان زواجاً موفقاً ، سعيداً ؛ لأنه كان زواج عقيل راجح إلى عقل راجح ، وخلق كريم إلى خلق كريم ، كان كل من الزوجين يعيش فى حقيقة نفسه ونور فطرته ، فأحبَّ فى الآخر راحة العقل وسُمُو الخُلُق ، ولم يكن لشباب البدن وجمال الصورة أى تقدير ، ولذا عاش رسول الله ﷺ بهشَ لذكرها ويحَنَّ لعهدا ، ويكرم كُلَّ من كان يعرف من أترابها .

إذا ... ، ما الذى يَمْنَعُنا - اليوم - ، على الأكثر الأرجح ، من اختيار ذات الدين ؟؟

السبب هو انعدام الدافع إليها ، وتحوُّله عن حقيقة الحياة إلى زخرفها وزينتها ، وتعلُّق النفوس بالمظهر دون المخبر ، وأيضاً لندرتها هى .. !! .

فالذى يُقدم على الزواج ، يهيمه أول ما يهيمه أن تتمتع خطيبته بحظ وافٍ من جمال الخِلقة ، وهذا رأس الأمر عنده ، وغاية الغايات ، أضف إلى ذلك - إن اهتمَّ بعد الجمال بشيء - أن تكون من مُستواه حسباً ونسباً - وهذا ما يؤكد عليه أهله وذووه - فإن لم تكن فى مستواه ، وأصطرع الجمال مع النسب ، كان الجمال عنده هو المقياس المفضل ، ولو أدى الأمر - أحياناً - إلى نزاع عائلى ، ويرضخ بعد ذلك أهله (للواقع) .

ويأتى المال أو الغنى - فى بعض الأحيان - فى الدرجة الثالثة من الاهتمام ، وقد يكون الأمر نسبياً متفاوتاً ، فهو - أى المال - عند البعض فى المقام الأول ،

والنسب عند البعض الآخر ...، وكذلك شأن الجمال .
إلا أن الحظ الأوفر للجمال ، على وجه العموم ؛ وغاية ما نريد تحقيقه أن
التدين والخُلُق لا يردان مُطلقاً على ذهن الخاطب لدى شروعه في الزواج .
قد يعترض البعض فيقولون :

إن فترة الخطوبة ، من معاشرة وحديث وزيارات، كُل ذلك سبيل إلى
اختبار الخُلُق ، وامتحان (النفس) ، واكتشاف مدى صلاحية الطرف الثاني
للحياة الزوجية ، فكيف يجوز لكم نفي الاهتمام بالخُلُق كعنصر أساسي في اختيار
الزوجة الصالحة ؟؟ .

والواقع الذي لا مراء فيه أن ما يُسمى بـ (فترة الخطوبة) ليست اختباراً على
الحقيقة ، بل لهواً ...، ومداعبة ...، كقُبلة خاطفة بعيدة عن أعين (الرقابة) ،
أو ضمة خائفة ...، أو لمسة بارعة ...، فالأيدي التشابكة في الطريق إنما تتشابه
شهوة لا حناناً ، وفي كُل مكان ...

وقد سبق لي أن قلتُ : إن القُبلة قد تكون خاطفة بعيدة عن أعين (الرقابة) ،
والحقيقة أنها تحصل في أمانا بتغاضي الرقابة ، وبحضورها في بعض الأحيان - لدى
بعض الطبقات الاجتماعية -، بل وبتشجيع منها ، وحينئذ لا تُسمى (رقابة) ،
بل تُسمى (....) !! .

بالله عليكم ... أين الاختبار في كُل هذا ؟ أم هو اختبار لمدى طواعية الفتاة
للاحتراق السريع أو البطيء ؟ كم من تفاوت في النظرة إلى الأشياء والحقائق تحدث
بين الخطيبين !!؟، إلا أنهما في لهوهما وعشهما ، وشهوة الجنس الجامحة ، يتناسيان
ما حدث ، حتى يتضح ويشتد ، ويكبر التفاوت ، ثم يُصبح خلافاً مدمراً
للحياة الزوجية ، لا يقضى على الزوجين فقط ... بل على الأسرة كلها ، وهنا
الطامة الكبرى .

إذاً ، لم تكن فترة الخطوبة اختباراً بمعناه الحق وضرورته الحياتية المنطقية ، بل
كانت لهواً ، ولعباً ، وتعامياً عن متطلباتها الحقبة .

وليس تأكيد الإسلام على ذات الخُلُق والدين أن يتزوج المرء بمن لا تقع من
نفسه موقع الرضى ، إنما معناه ، أن ينصب لنفسه أهدافاً عُليا للزواج هي :

(التناسل) ليعمر الكون ، و (الإحصان) ليحمى نفسه مغبة الفساد ،
و (السكن) الفطرى ، لتوثق روابط العائلة ، ويشير إلى ذلك قول الله تعالى :
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً
وَرَحْمَةً ۝ ﴾^(١) .

فَتَشْدَانِ الْخُلُقَ وَالدين بداهةً وأولاً ...

ولا بأس أن يطلب المرء من مخطوبته خلوها من العيوب لتقع من نفسه موقع
الرضى والقبول ، ولقد روى « البخارى » و « مسلم » وغيرهما : [أن « المغيرة
ابن شعبة » خطب امرأة فقال له النبى ﷺ : « أنظر إليها ... ، فإنه أحرى أن
يؤدم بينكما »] ؛ أى تحصل الموافقة والملاءمة ، والانسجام المطلوب لكل حياة
زوجية سعيدة .

مع العلم بأن الرسول ﷺ لم يحدد لـ « المغيرة بن شعبة » القدر الذى يراه من
مخطوبته ، بل أطلق له ذلك فى حدود ما يسيغه العرف والبيئة .

ومن المعلوم أيضاً أن الشريعة لا تجيز للرجل أن ينظر من الأجنبية إلا وجهها
وكفئها ، ولكن للخطبة ظروفاً استثنائية ، لذا قال ﷺ : « إذا خطب أحدكم
المرأة فقدر أن ينظر منها بعض ما يدعوه إلى زواجها فليفعل » .

فللخاطب - فى عصرنا - أن يراها فى ملابسها التى تظهر فيها لأبيها وأخيها
ومحارمها بلا حرج ، وأن يصحبها - بزيها الشرعى - إلى ما اعتادت أن تذهب
إليه من الزيارات والأماكن المباحة ، لينظر (عقلها) و (ذوقها) و (ملاح
شخصيتها) فإن ذلك داخل فى مفهوم (البعضية) التى وردت فى الحديث
الشريف .

وما يدعو إلى الأسف أن من المسلمين من تزمت فرفض سنة رسول الله ﷺ
فلم يُبَحَّ للخاطب حتى مُجرّد الرؤية ... ومنهم من أباح بينه وعرضه ، فخلا
الخاطب بخطيبته ، وقد يخرج معها دون محرم بلا قيد ولا شرط .
ومن البدييات التى تقرها الشريعة القراء (حُرّة) المرأة فى اختيار زوجها .

(١) الروم : ٢١ .

قال رسول الله ﷺ: « لا تُزَوِّج الأَيِّمَ^(١) حتى تُستَأْمَرَ ، ولا البكر حتى تُستَأْذَنَ » .

وَرَوَتْ « عائشة » عن النبي ﷺ قوله : « البكر تُستَأْذَنُ » قُلْتُ : إن البكر تُستَأْذَنُ وتُستَحْيى !!؟ قال : « إِذْنُهَا صِمَائُهَا » .

فإذا زُوِّجَت الأَيِّمُ دون أن تُستَأْمَرَ فالعقد باطل ، وإذا زُوِّجَت البكر دون أن تُستَأْذَنَ فهي بالخيار ، إن شاءت أَمْضَتِ العقد ، وإن شاءت أَبْطَلَتْهُ .

جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت :

« إن أبى زَوَّجَنِي ابنَ أخيه ليرفع بى خسيسته ... ، فجعل النبي ﷺ الأمر لها ، فقالت : لقد أَجَزْتُ ما صنع أبى ، ولكن أَرَدْتُ أن أُعْلِمَ النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء » .

وهذا ، أسمى ما نالت المرأة من (الحرية) والكرامة والاعتراف بشخصيتها و (حقها) في قبول أو ردّ أى خاطب .

إن كل حُرِّيَّةٍ تقابلها مسئولية ...

إذا ... فحرِّيَّةُ اختيار الزوج تقابلها مسئولية (حُسن الاختيار) ، وتحمل هذه المسئولية ، وما يعقبها ، وما يترتب عليها .

ودفعاً لكل التباسٍ ووهَم ، أحببت أن أعرض لحرِّيَّةِ المرأة في الاختيار حتى لا أُحْمَلِ الرجل وحده مسئولية ضياع الأصلح والقاعدة ، فكلاهما مسؤول عن توجيه تلك الحرية وجهة - معاصرة - أسَفَتْ بقيمة الاجتماع بينهما وربطهما برباطٍ من الأدب والدين والخُلُق .

فالفاتاة حين يتقدم لخطبتها شاب ، وهى مالكة لحرية الاختيار طبعياً ، تنشد أول ما تنشد - في عصرنا - القراء ... ، وكذا وليُّ أمرها ، والأسئلة التى تدور عادة :

كم يملك ؟ ما هو رأس ماله ؟ هل يملك سيارة ؟ هل يملك مسكناً ؟ هل هو مُسْرِف - وفى العرف (كريم) ؟

(١) الأَيِّم : من لا زوج لها بكرةً أو ثيباً ،

وبذا يخرج أمر الزواج و (الاجتماع) من التقيد ، إلى الوثنية التى يُعبد فيها المال والجاه والمنصب ، وهو من سوء فهم الناس لحقائق الأشياء وقيم الحياة ، فليست البنت (سلعة) ، ولا عقد الزواج (صفقة) تجارية ، إنما هو اقتران صفات بصفات ، ولقد قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ » .

وهل من فتنة أعظم وأخطر مما يُعانيه مُجتمَعنا المعاصر ؟!!!

وهل من فسادٍ أشدَّ وأفدَح مما نَحْنُ عليه ؟!!!.

ذلك هو نظر الإسلام إلى حقائق الأمور ، وهو نظر يجعل كفاءة المرء منوطة بكمال خلقه ودينه ، لا بماله ... ومنصبه، ومولده ، وفى ذلك يقول سبحانه :

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ﴾ ^(١) .

فكفاءة الدين والخلق هى المرجح الأول لقبول الخاطب ، أما كفاءة الوسط الاجتماعى التى تتحدد بالمال والمنصب والنسب فلا يصح بحال من الأحوال أن تقدم على ميزة الدين والخلق ، فإنه يكون حينئذ تغليبا للاعتبارات الوثنية على اعتبارات المثل العليا ، وهو من الفتنة والفساد الكبير الذى أشار إليه حديث رسول الله ﷺ .

ونُشدان الثراء فى الخاطب لا تُخفى الغاية منه ، فالفتنة فى هذا إنما ترغب فيمن يضمن لها الحلّى الفاخرة ، والأثواب الباهظة الثمن والتكاليف ، والأثاث ... والرياش ... والسيارة وإلى آخر ما هنالك من (فراغ) و (زينة) ولا يُضيرها بعد ذلك خلق الزوج ودينه ، لا يضرها مطلقاً إن كان لا يراعى حرمة الدين طالما أنها (تروع وتلهو) ، لا يضرها إذا كان سكيراً ... ، مقامراً ... ، أو مُحَاتِلًا مخادعاً للحياة الزوجية والأمانة الاجتماعية .

وقد تعرض (الفارغة) لرأس مال الخاطب كُله عند الزواج فلا بأس أن يؤمن لها ما ترغب فيه ولو استهلك ما أدخره فى نضاله مع الحياة ، ومكابدته

(١) الحجرات : ١٣ .

لها ، وتترتب هي على عرش خاو تعصف به مرة واحدة ربح المنازعات التي لا غنى عنها .

والإسلام الحنيف ، هو الذى أمر يُسّر التكاليف وعدم المغالاة في المهور ، لأنه قائم في أساسه على عدم الحرج ، قال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ^(١) ، ورؤى عن رسول الله ﷺ قوله : « إِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاحِ بَرَكَةٌ أَيْسَرُهُ مُؤُونَةٌ » ، وقوله : « خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ » .

حقيقة لا مرأى فيها : أن العلماء أجمعوا على أن المهر لا حد له ، ولكن البركة في يُسّر المؤونة كما يصورها النبي ﷺ بقوله : « لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملأ يديه طعاماً كانت حلالاً له » .

و « عمر » - رضى الله عنه - يقول : « لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى في الآخرة لكان أولاكم بها النبي ﷺ » .

واليسر في الصداق أمر اعتبارى يتباين ما عند الأفراد من إمكانيات ، فقد يُنفق أحد الناس مبلغاً ما بسهولة كبيرة ، هو عند الآخرين شيء عسير لا يطيقونه ، وهنا يجدر بنا أن نعرض لصوره من الصور الجميلة (الواقعية) لا (الخيالية) في حياة المسلمين الأوائل الذين فقهوا المعاني والمثل فآمنوا بها ونهجوها ، وهى من الصور التي تشرف تاريخ الإسلام والإنسانية ، وتعلم (تلامذة) العصر قيم الحياة الحقة .

روى « أبو نعيم » في (الحلية) قال :

[خطب « أبو طلحة » « أُمُّ سُلَيْمٍ » قبل أن يُسلم ، فقالت : أما إني فيك لراغبة ، وما مثلك يُردّ ... ولكنك رجل كافر ، وأنا امرأة مسلمة لا يصح لي أن أتزوجك .

فقال : ماذا دهاك يا رُمَيْضاء !!؟

قالت : وماذا دهانى ؟!!؟

قالت : أين أنت من الصفراء والبيضاء ؟ (يعنى الذهب والفضة) .

(١) الحج : ٧٨ .

قالت : لا أريد صفراء ولا بيضاء ، فأنت امرؤ يعبد ما لا يسمع ...
ولا يُبصر ولا يغنى عنك شيئاً !!! أما تستحي أن تعبد خشبة من الأرض تجرها
لك حبشتي بني فلان ؟!! إن أسلمت فذلك مهرى ، لا أريد من الصداق غيره .
قال : ومن لي بالإسلام يا رُميصاء ؟

قالت : لك بذلك رسول الله ﷺ ... ، فأذهب إليه .
فانطلق « أبو طلحة » يريد النبي ﷺ وكان جالساً في أصحابه ، فلما رآه
قال : « جاءكم « أبو طلحة » ، غرة الإسلام بين عينيه » .
وأسلم « أبو طلحة » أمام النبي ﷺ وأخبره بما قالت الرُميصاء ، فزوجه إياها
على ما شرطت [.

وبعد

فإذا ما كان الاختيار بين الطرفين يتم أكثره وفق هذه المقاييس الوثنية ، بعيداً
جداً عن روح العقيدة وأصول الشرع الخفيف ، في الواقع المعاصر ، كان من المحتم
والطبيعي أن يتأكد الخلل في أسس البناء ، وتضطرب أصوله وقواعده على الدوام
عند أقل هزة ...

والواقع الذي لا مرأى فيه ولا جدال أن الكيان الاجتماعي المعاصر لمعظم
قطاعات العالم العربي والإسلامي لا يتسم من حيث الصورة البارزة بأدنى معلم
من معالم المجتمع المسلم ، حتى ولا تحمّل في مضامينها الخلفية بُذور ونوايا
الإصلاح ... ، اللهم إلا عناصر فردية أو جماعية (تحاول) أن تستعيد بالأمّة
ما سلف من قيادة البشرية والإنسانية على هدى الله ، متخذة شعارها ودثارها ،
قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ .

ولا أعتقدني بحاجة إلى التوسّع في إلقاء الأضواء على كُلِّ جُزئية من هيكلية
الكيان الاجتماعي ، إذ إن القاعدة الأساسية في قيامته ، وهي (الأسرة) ... ،
تُكفي في الإنباء عن هُزاله !!! .

الْحَلُّ ... وَالْمَرْأَةُ

مع أهميّة الدور ، والوظيفة الطبيعيّة التي خُصّصَتْ بها المرأة ، تعظّم التّبعيّة والمسؤوليّة ، ويتعاضد الواجب .

وحيثُ إننا قد ركّزنا على (الدور المحوري) لدى المرأة في حدود الأسرة فإننا نُحمّلها قسْطها من أسباب المعاناة المعاصرة ، القسْط الأكبر ...

ونحن في هذا لا نتجنّى أو نظلم ، أو نعدل عن الصراط السويّ في توزيع نِسَب المسؤولية ...، يكفي أن نذكر بأن (الزوجة) بالإضافة إلى هذا المقام ، وبالإضافة إلى مقام (الأمومة) ... تتبوأ تلقائياً وطبيعياً مقام (المربية) .

فهى تقوم كزوجةٍ بواجباتها الحيّاتيّة والمعيشيّة نحو الزوج ، وكذلك النفسيّة والرعايّة وغيرها ، وبالمقابل فإنّ لها حقوقاً أدبيّة ومادّية ، يؤدّيها هو من غير منّ ولا تفضّل ، وعليه ... تقوم الشركة بين الطرفين على أُسُس واضحة مُنصفة . وتقوم كأمّ بالحمل والولادة والإرضاع ، وكلّ تدير تفترضه وظيفة الأمومة . ثم الأهم من هذا كلّهُ عمليّة التربيّة ...، إذ لا يكفي في معنى الأسرة : التزاوج والتفريخ والإخصاب !. فلا بدّ من إدراك الماهيّة الأساسيّة لكيثونة الأسرة في البناء الاجتماعيّ الصّالح .

وهنا يتبدّى دور المربية .. (الأم والزوجة) ؛ وليس الحاضنة المستأجرة ؛ على النطاق الفرديّ في البيت سواء كانت الأمّ عاملة أو غير عاملة ، أو على النطاق العام في دور الحضانة كما نشاهد ونرى .

ونلاحظ أنّ طبقةً معيّنة من المجتمع اليوم هي التي تتّبع ذلك ، وأن هذه الطبقة بالإضافة إلى قدرتها المالية على تأمينه يتوفّر أيضاً في الأب أو الأم ، أو كليهما ، مستوى عالٍ من العلم ؟!! .

ونحبّ أن نتوسّع قليلاً ...

والسبب أن هناك كثيراً من الشّبّهات الأنثويّة تدور حول وظائف : الزوجة والأم ، والمربية ، (ظناً) بأنّهنّ مسخّرات في هذا الصّدّد .

نتوسّع لإزالة الشُّبُهات ، والوهم الخادع ، ولنتنهى من ثم إلى مقام المرأة في القداسة والمحورية والأهمية العظمى في حياة الأسرة والمجتمع والأُم على مدى التاريخ الإنساني الطويل .

« جاء « على » - رضى الله عنه وكرّم وجهه - ومعه « فاطمة » - عليهما السلام - إلى رسول الله ﷺ يشتكيان إليه ما يلقيان من عناء العمل .. فجعل العمل بينهما قِسْمة : (فاطمة) لعمل البيت ، و (على) لعمل الخارج .. . هذا الحكم في توزيع المسئولية ، هو حكم الفطرة وقضاء الطبيعة ، طبيعة الأشياء والموجودات والمخلوقات - فقد تولّت الفطرة ، منذ الأزل ، تقسيم العمل بين الزوج والزوجة تقسيماً لا ظلم فيه ولا طغيان ، إذ إن المرأة من حيث التركيب العضوى هي المعدّة لأن تحمل الجنين في بطنها تسعة أشهر ...، ثم ترضعه ... وتقوم على العناية به ورعايته ، (هل في ذلك شك ..؟!) وهل للمرأة من هذا فكاك وانطلاق؟! كى تتقاسم مع الرجل أعباء الحياة ؛ علماً بأنها في تلك المراحل تتعرض للضعف والوهن والسقم ، فلا تكون قادرة - بدنياً - إلا على السير من العمل .

ثم ...، هل أعدّ الرجل (الذكر) عُضْوياً لمثل هذا التّوَع من وظيفة الحياة؟! أم أنّه أعفى منه ؟ فلا يكون مُعْرَضاً للمرض والألم حيث أعماله في وظيفته الحياتية تتطلب الجهد الكبير ، والبدن القوى المعافى!!!.

لقاء هذا التّوَع الفطرى والتقسيم الطبيعى لتحمل أعباء الحياة بين الرجل والمرأة نستطيع القول بأن المرأة في قيامها بواجباتها الحياتية ليست (خادماً) ذلولاً مسخراً لخدمة الرجل - وهذه أولى الشُّبُهات - ، وكذلك الرجل في قيامه بتكاليف المعاش والسعى لها خارج البيت ، ولكنهما - وهما من نعلم في بقاء النوع الإنساني البشرى - يتعاونان على أداء رسالة الحياة ، ويؤدى كل منهما (دوره) الذى أهله له فطرة تكوينه وخلقه .

ولقد أغفّت الشريعة المرأة من الإنفاق على نفسها وجعلت ذلك واجباً على الرّجل ، وهذا منتهى العدل ..، إذ إنه لا يجوز مطلقاً في منطق العدالة أن تحمل

المرأة وتضع وترعى ، دون أن يقوم الرجل من ناحيته بما يقابل ذلك من جلب القوت وتوفير النفقة .

وإذا لم يكن أحدهما مسخرّاً للآخر ، كان من التجنى - العصى - أن يقال بأن المرأة في قيامها بأغواء البيت ليست إلا (رقيقاً) يمتلكه الرجل بمال (أى بالمهر والصداق) يدفعه ، ثم يستحوذ على هذا (الإنسان) فتكون مزرعة لتطفته ، وقضاء شهوته (كأن المرأة ليست ذات شهوة ؟!) ومربية لأولاده وخادماً ذلولاً لبيته .

وهذا التجنى يُقابله تجنُّ آخر ، وهو أن الرجل في سعيه - بدنياً أو فكرياً - في سبيل الرزق والعيش إنما هو (مُسخر) أيضاً !! ، لا ينال مما يحصله بكده إلا جزءاً معيناً ، يزيد أو ينقص بحسب عدد أفراد الأسرة ، ليُنْفَق على نفسه . وتسميتنا لهذه الشبهات (افتراءً وتجنياً) سببه أن عاملى الحق والواجب غير باديين ، فلم يظهر سوى عامل الأناية والفردية .

فالرجل حين يدفع مالا (مهراً) للزوجة ، لا يدفع (شيئاً) ولكنه يُعطيها (حقاً) ، وهنا فرق كبير بين المعنيين ، وهذه شبهة أوقعت - بعض المثقفين ، بل أكثرهم فضلاً عن العامة - في مأزقٍ خرج ففهموا من (حق المرأة) : (ثمنها) ... وهذه مغالطة ، إذ إن الرجل يدفعه المال لا يمتلك ، ولكنه يُعطي حقاً .

ولماذا تسمى هذه الشركة (استخواذاً) مع أن لكلٍ منهما حقوقه وواجباته ، ولماذا تُسمى المرأة مزرعة لتطفته وقضاء لشهوته ، مع أنه لا خيرية ولا تفاضل بين الماء والتربة والشمس في حاجة الزرع إلى كل منها ، ولا غنى له عن أحدها ، فالخصب إنما يتأتى بها جميعاً ، وكما أن شهوة الرجل تنقضى بالجماع ، كذلك المرأة .

ولماذا تسمى المرأة (مربية) لأولاده ...؟

إنّ الأطفال أبنائها ... وفلذات كبدها ، وحبّات قلبها ... ، في كلّ لقمة شاركوها وفي كلّ غذاء قاسموها ، ومع كلّ هجعة رقدوا معها ... ، في كيانها عاشوا ، ومن فيض حنانها آسقوا .

وبسبب هذا (التقارب) بين الأم والأبناء^(١) كانت عاطفتها أشد ، ورعايتها أكبر ، وعنايتها أعظم ؛ ونستطيع القول : نِعْمَتْ تَسْمِيَةُ (الزوجة - الأم) بـ (المربية) .

وهنا يَبُثُّ القصيد !! وَمَكْمَنُ الداء !!!.

فعبثاً نُحاولُ البناء الاجتماعي السليم ، وجسم الأمة القويم ، إِنْ نَحْنُ لم نَسْعَ إلى إيجاد الزوجة الصالحة . والأم الناصحة ، والمربية الفاضلة !! ولسوف تستمر عملية التقهقر والتدهور ، ولن يتم لمجتمعنا النهوض من كبوته إلا إذا أخذنا بناتنا - أمهات المستقبل - بفضائل التربية الإسلامية ، وقواعدها المتينة ومقاييسها الضابطة .

[اَعْطُونَا أُمَّاً مُسْلِمَةً ، وَخَذُوا مَجْتَمَعاً مُسْلِماً] .

التربية بين التَّزَوُّجِ وَالْإِنْفِلَاتِ !!

عجباً لِأَمْرِ المسلمين ، وأُئى عجب !!!.

لقد اختارهم الله تعالى أُمَّةً وَسَطًا ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾^(٢) الآية . فَظَنَّ أَكْثَرُهُمْ أَنَّ (الوسطية) المقصودة نهافت وَضَعُفٌ ، وليست دليل صحة وعافية في الأمم ، أو في الأفراد ، وجمحت في بَعْضِهِمْ قَاعِدَةُ (قيادة البشرية) عن مضمونها الصحيح ومفهومها السليم ، فَظَنُّوْهَا تَحْطِياً لِلْوَسْطِيَّةِ ، بالضرورة .. إِنْ (متوسط) قضييب الميزان - مَثَلًا - هو (مركّز) العدالة ، فَإِنْ تَأَرَّجَحَتِ الْكَفْتَانُ ، عَلُوًّا وَهُبُوطًا ، فقد الاغْتَدَالُ معناه ، ولم يَعُدْ للوسطية أدنى قيمة ... ولا لِلاتِّزَانِ أَيْضًا .

فالعدُلُ الْأَزَلِيُّ الذی قامَتْ به السماوات والأرض ومن فيهنّ يَرتَكِزُ إلى التوسُّط من غير جموح ولا اهْتِزَازٍ ولا تَأَرَّجُحٍ ..

(١) يُرجى العودة إلى كتابنا : (أولادنا في ضوء التربية الإسلامية) نشر وتوزيع مكتبة القرآن - القاهرة .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

أَفَلَا تَرَى فِي مِخْوَريَّةِ الْأَرْضِ فِي (وَسَطِهَا) ودورانها حَوْلَ نَفْسِها وارْتِكَازَها على هذا المِخْوَورِ ، آيَةً مِنْ آيَاتِ الْعِئْتِدَالِ وَالْإِئْتِضَابِ ؟!

ويُقَالُ - مثلاً - عن إنسانٍ في إمكاناتِهِ وظروفِهِ المَادِّيَةِ ، دُخْلاً وَخُرْجاً ، إِنَّهُ (متوسِّطٌ) الحال ، فِيرَكِّبُ بعضَ الناسِ في ذلك - (مَسْكَنَةً) و (مَكابِدَةً) .. عِلْماً بِأَنَّ (التَّوسُّطَ) هُنَا وَقايَةً مِنْ سُوءِ طُغْيَانِ الْغِنَى بِالنَّسْبَةِ لِلْأَكْثَرِيَةِ السَّاحِقَةِ مِنْ بَنِي آدَمَ : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْفَى أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ﴾^(١) ؛ وَحِفْظاً مِنْ زَلْزَلَةِ الْفَقْرِ لِعَقِيدَةِ الْمَرْءِ وَإِيمَانِهِ : [كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً ...] ؛ وَهَذِهِ الْوَقايَةُ وَالْحِفْظُ - على الْأَرْجَحِ - تَعَدُّلُ السُّلُوكِ ، وَتَضْبِطُهُ عَنِ الْخِلَلِ .

هذا مَدْخَلٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ، لِأَنَّ قَاعِدَةَ (التَّوسُّطِ) فِي الْمَخْلُوقَاتِ الْكُونِيَةِ وَالْكَائِنَاتِ الْحَيَّةِ ، الَّتِي تَعْنِي الْإِسْتِواءَ وَالْعَدْلَ تَتَعَلَّقُ فِي أَعْمَاقِ كُلِّ مَوْجُودٍ وَتَحْكُمُ حَرَكَتَهُ السَّليمةَ إِلَى غَايَتِها ، فَإِنْ أَغْفَلْتَ تَحْتَ ضَعْفِ عَامِلٍ مِنْ عَوَامِلِ الزَّيْغِ وَالْهَوَى ، اخْتَلَّتْ وَتَاهَتْ عَنْ هَدَفِها وَضَلَّتْ عَنْ غَايَتِها .

والتَّربِيَةُ الَّتِي تُعْتَبَرُ مِنْ الْمَهْمَاتِ الْأَسَاسِيَةِ فِي الْحَيَاةِ ، لِأَنَّها (مَادَّةٌ) صِيَاغَةٌ الْإِنْسَانِ وَإِعْدَادُهُ لِمُواجَهَةِ التَّطَوُّراتِ وَالظُّروفِ وَالْأَحْدَاثِ ، وَاتِّخَاذُ الْمَوْقِفِ الْمُناسِبِ مِنْها ، هَذِهِ (التَّربِيَةُ) تَقْتَضِي (التَّوسُّطَ) وَ (الْعِئْتِدَالَ) كَيْ يَسْتَقِيمَ الْمِيزَانُ ..

وَأَشَدُّ ضَرُورَاتِها أَثْراً وَأَعْظَمُها خَطْراً ، فِي الْبَنَاتِ ، لِأَنَّهِنَّ (آلَةٌ) الْإِنْتِاجِ وَمَصْنَعُ الْأَفْرَادِ ، وَكُلُّما كَانَتْ (الْآلَةُ) دَقِيقَةً مُحْكَمَةً أَفْرَزَتْ صِنَاعَةً جَيِّدَةً مِنْها الْكِفَاءَةُ وَالْمَوْهَلَاتُ .

وَلَا نَرَى بَأْساً مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ ، وَلَوْ أَنَّ هُنَاكَ الْفَوَارِقُ .
يَقُولُ رَسُولُنَا الْأَكْرَمُ ﷺ : « إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرَفْقٍ »^(٢)

(١) . الملق : ٦ - ٧ .

(٢) (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، المجلد السابع . رواه أحمد بن حنبل .

ويقول : « ولن يُشأَّ الدينَ إلا غلبه » .
وقبل ذلك كُلِّه وبعده قولُ العليِّ الأعلى سُبْحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ ^(١) .

فمنطق الآية الكريمة والأحاديث الشريفة تهذُّهُ في الإنسان المؤمن غَلَوَاءَ
التشُدُّد والتزُّمُ ، وكل ما من شأنه تقييد الحركة أو شلها عن التفاعل ، أو
جموحها السليبي القاتل .

وبالمقابل تضبطُ إيجابيته بحدود الالتزام المعقول فلا يفرط ، ثم يقعد ملوماً
مَحْسُوراً : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُتْبَ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ
مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ ^(٢) .

والترية السليمة الناجحة تَضَعُ الموازين بالقسط - التي أمر الله تعالى بها
وجعلها أَسَّ الوجود كُلِّه - لتستقيم الحركة ويعتدل الحكم وتتنز المسيرة .

ونحن من خلال الاستقراء التاريخي للواقع الاجتماعي الإسلامي ، في حقب
بعيدة وقرية ، نرى أن الفتاة المسلمة راوحت بين التطرُّف سلبيًا وإيجابيًا ، من
الناحية التربوية بحكم العوامل والظروف فأنتجت أجيالاً هَوَتْ بالكيان العام للأمة
من كُلِّ النواحي ، كما (اعتدلت) أحياناً ، وفق القواعد الإسلامية فأفرزت
استقراراً وانبعاثاً واستواءً في المركز القيادي المطلوب ﴿ لتكونوا شهداء على
الناس ﴾ ^(٣) .

إن الدور الذي لعبته (المرأة) كزوجة وأم ومربية في الحياة الأندلسية ،
خصوصاً أولئك اللواتي كُنَّ من غير العرب أو المسلمات ، أو كُنَّ مولدات ، فلم
يستقن في تكوين عقيدتهن ولا أخلاقهن من التبع المحدثي الصافي أثراً تأثيراً
مدمراً وهائلاً في المجتمع ، إن على مستوى الأفراد العاديين ، أو على مستوى

(١) المائدة : ١٠١ .

(٢) الإسراء : ٢٩ .

(٣) البقرة : ١٤٣ .

القيادة ، مما أدى إلى الكارثة الرهيبة ، وضياح الفردوس المفقود !! وقس على هذا مختلف العُصُور والأدوار والأحوال .

ولعل القاعدة المنطقية في القياس ، التي تقول بأن لكل فعل ردّة فعل تنطبق بتمامها على التّزمت في مُقابل الانفلات ..

إذ أتى على المجتمع الإسلامي حين من الدّهر تشدّد فيه الناس تشدّداً خطيراً خَرَجَ بهم عن أوليات الحقوق الإنسانيّة بالنسبة إلى المرأة ، وحرّموها منها ، توهّموا منهم وجَهلاً ... ، كالتعليم مثلاً ، والإكراه على الزواج من شخصٍ معيّن وغير ذلك ... !!.

ومن الغريب العجيب في حياة المسلمين المعاصرة أن هذه المفاهيم الخاطئة المغلوطة لا تزال تُستجَرُّ ذاتها ومنطقها الأعمى إلى اليوم !!.

إنّ (عَصْرُ النهضة) لا يعنى بالضرورة أبداً أن نرى الأكثرية الساحقة من فتياتنا المسلمات (أمهات المستقبل) يجمحن جموحاً رهيباً نحو الانفلات المطلق تحت شعار الحرّية ، وغيره من الشعارات التي تفرع آذاننا صباح مساء ، أو تُصدّم عيوننا وأبصارنا ، كما لا يعنى بالضرورة أن يتقابل هذا الانفلات بالتزمت القاتل الذي يحجر على الفتاة عقلها وشعورها وكل كيائها ، ويحرّمها من إنسانيّتها ، وأيضاً تحت شعار (المحافظة) !!! أيّة حرّية ؟! وأيّة محافظة ؟! .

فكّلا الشعارين قد ضيّع المجتمع أو يوشك أن يقضى عليه !!.

فهلّ من قفزة ووثبة عاقلة نحو الاعتدال ؟! قفزة لا تكون في المجهول .

